

المحاضرة الثالثة

تركيا والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

من المعروف ان تركيا تتمتع بموقع جيو - سياسي مهم جداً كونها تربط بين قارتي اوربا واسيا، وهذا الموقع جعلها تكون محط انظار القوى الدولية المتصارعة، والتي تتمثل ب دول المحور ودول الحلفاء، حين اندلعت الحرب العالمية الثانية وقفت تركيا فيها في البداية محايدة حيث لم تميل الى اي اتجاه رغم المغازلة الداخلية ما بين تركيا والمانيا لاعتبارات عرقية وتجارية، استمر هذا الموقف حتى عام ١٩٤١ ولكن حدثت تطورات على الساحة العسكرية في احداث الحرب تمثلت بمعركة ستانلي جراد التي هزم فيها الجيش الالمانى امام السوفييت.

وهنا بدأت كفة الحلفاء تصعد باتجاه الانتصار فكان على تركيا كونها رسمت سياستها الخارجية منذ الجمهورية وفق ثوابت المصلحة وليس ثوابت الانتماء والعقائد، فهنا بدأت تميل في اتجاه صالح دول الحلفاء بل واعلنت رسماً الوقوف الى جانبهم، وسخرت مقدراتها الجغرافية لصالح الحلفاء ولاسيما فتح المضائق امام البحرية العسكرية، وهكذا تميز الموقف التركي من احداث الحرب بالانتقال من مرحلة الحياد الى مرحلة الميل باتجاه طرف الحلفاء المنتصرين في الحرب وفقاً لمصالحها.

التعددية الحزبية

مع تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٣٢ كان مصطفى كمال اتاتورك يدرك تماماً أن التعددية سوف تؤثر على بناء الدولة الموحدة، ولا يمكن فسح المجال لتعدد القوى السياسية المعارضة في مرحلة بناء الدولة، لذلك اتسمت مرحلة ١٩٢٣-١٩٣٨ بمرحلة الحزب الواحد، ثم سار على خطاه عصمت اينونو حتى عام ١٩٤٥، ولكن مع متغيرات الاحداث الدولية لاسيما احداث الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الداخل التركي كان لابد لها من الانتقال الى مرحلة التعددية الحزبية توافقاً مع العالم الخارجى.

ويمكن ايجاز اهم الاسباب التي ساهمت في دفع تركيا باتجاه التعددية الحزبية، منها:

- ١- زوال اتاتورك من المسرح السياسى بعد وفاته سنة ١٩٣٨ فسح المجال امام القوى السياسية بل وحتى الحزب الحاكم حزب الشعب الجمهورى لأعضائه نوعاً من الحرية والشاركة السياسية.

٢- كان لآثار الحرب العالمية الثانية اثرا بالغاً على الأوضاع الداخلية في تركيا خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث شهدت البلاد أزمة اقتصادية خانقة بسبب تسخير الدولة لكافة مقدرات البلاد لخدمة المؤسسة العسكرية بهدف اعداد جيش قوي يصل تعداده الى مليون مقاتل، مما ارهق الاقتصاد التركي وخلق أزمة بين المجتمع وزاد من حدة الفقر، الامر الذي دفع شرائح واسعة من المجتمع التركي لإعلان المعارضة وتغيير النظام لاسيما المثقفين.

٣- سياسة التعسف التي كان حزب الشعب الجمهوري يمارسها ضد معارضيه، وسياسة التكميم وقمع الحريات السياسية والفكرية والصحفية مما خلق معارضة مثقفة ذات توجهات سياسية تطالب بالتغيير والتعددية.

٤- تأثير الاحداث الدولية نتيجة الحرب العالمية الثانية حيث كان من المعروف ان الحرب حدثت بهدف حماية الحريات والديمقراطية العالمية التي تبنتها دول الحلفاء، وبما ان تركيا انضمت في نهاية الحرب الى الحلفاء فكان لا بد لها ان تتقل صورة ايجابية لدول الحلفاء بأنها تؤمن بالديمقراطية، وتسعى الى تحقيق النظام الديمقراطي العالمي.

٥- رغبة تركيا بالحصول على المساعدات الدولية من دول الحلفاء خاصة القروض المالية، وهذا لا يتم اذا لم يكن نظامها السياسي يسير وفق منهج التعددية الحزبية،

على اثر ذلك بدأت الساحة السياسية التركية تُظهر العديد من الشخصيات السياسية التي كانت منذ فترة الحزب الواحد تعلن معارضتها لسياسة حزب الشعب الجمهوري واتاتورك لاسيما بعض قادة الحزب نفسه كعدنان مندريس وجلال بايار وفؤاد كوبرلو ورفيق كورالتان الى جانب قوى سياسية اخرى، فبدأت منذ عام ١٩٤٥ بعد اعلان قانون تعدد الاحزاب، فتأسست عدة احزاب منها: الحزب الديمقراطي وحزب الفلاحين وحزب النهضة القومية، ولكن عندما نتكلم عن التعددية في هذه المرحلة لا يسير نظرنا إلا باتجاه حزبين هما حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي ليتنافسوا على قيادة تركيا في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية

كانت المرحلة ١٩٤٥-١٩٥٠ هي مرحلة مخاض بالنسبة للحزب الديمقراطي رغم ان حزب الشعب الجمهوري كان يعلن ان حزبه منبثق من الحزب الجمهوري، ولكن مع انتخابات ١٩٥٠ اثبت الحزب الديمقراطي نجاحه في الحصول على اغلب مقاعد البرلمان متبنياً برنامجاً الجديد الذي غير من اجراءات حزب الشعب الجمهوري ولاسيما المظاهر الاسلامية.